امتزجت قضيتا السيطرة على الارض لاغراض الاستيطان ، والموضوع الديني عندما اتخذت المحكمة العليا قرارا يسمح لليهود بالصلاة في المسجد الاقصى . ومن المهم ان نذكر ، انه في مثل هذه الظروف « يتاح لمنظمة التحرير الفلسطينية ركوب الموجة بشكل جاد ومكثف اكثر مذهبا في الظروف العادية » (المصدر نفسه) .

ولم يجد احدهم اي وجه للمقارنة بين احداث عام ١٩٢٩ والاحداث الحالية في العام ١٩٨٠ « فالمستوطن قتل في الخليل الموجودة تحت الحكم العسكري الاسرائيلي بينما كريات اربع التي يسكنها الان المستوطنون وهي في موقع الاشراف على المدينة العربية ، ولا تنظر كريات اربع الى نفسها كغيتو يهودي صغير في قلب السكان العرب المعادين ، وانما كنواة ومستوطنة لسكان يهود كثيرين ، ستشمل وستضم الخليل العربية ... ولقد اثار سكان الخليل ورجال الدين قضية السيطرة البطيئة لسكان كريات اربع على منطقة الحرم الابراهيمي ، وتوجهوا عشرات بل مئات المرات الى الحاكم العسكري واحتجوا على ذلك ، لكن الحكومة وافقت بشكل عام على اعمال سكان كريان اربع ، ووجد هؤلاء السكان دائما من يقدم لهم المساعدة على مواقفهم .

وخلال سنوات حصلت مصادمات عديدة مع سكان الخليل وكان ابرزها ١٩٧٦ ، حيث تفجرت عنها مظاهرات ، واعتقل عشرات من شباب الخليل ، وقد فتح مقتل يهوشوع شلومو صفحة جديدة مظلمة من العلاقات العربية ـ اليهودية في الخليل ... ومن يذهب الى الخليل الان ، ويرى العرب واليهود يشعر ان الخليل وكريات اربع برميل من البارود ينتظر ثقابا لاشعاله ... ويمكن منع برميل البارود من الانفجار ، باقامة فاصل بين كريات اربع اليهودية ، والخليل العربية ...

...وان قرار الحكومة الاخير بشان الخليل ، والذي سيعاد نقاشه ثانية في الجلسة القادمة ، عبر عن توجهاته بعض الوزراء « كرد صهيوني ملائم » . لكن الرد الملائم للاغتيال هو القبض على القاتل ومعاقبته ، وكل رد اخر معناه عقاب جماعي لكل سكان الخليل » (يهودا ليطني ، هآرتس ٢/٦/ ١٩٨٠)

٣ ـ حقائق جديدة عن قضية شركة كهرباء القدس

على خلفية قرار السلطات الاسرائيلية في ١٩٨٠/١٢/٣١ ، القاضي بشراء امتياز شركة كهرباء القدس ، كشفت المصادر الاسرائيلية الاعتبارات الفعلية التي تقف خلف ذلك القرار ، رغم كل الادعاءات التقنية ـ الاقتصادية التي عللت بها وزارة الطاقة الاسرائيلية قرار شراء الامتياز ويقع على رأس تلك الاعتبارات الجانب الامني .

ويتعلق الاعتبار الاول ، بانتشار الجيش الاسرائيلي في المنطقة الواقعة في مجال امتياز الشركة حيث ان « عشرين من معسكرات الجيش ، والمعدات العسكرية موجودة في منطقة كبيرة في قيادة الضفة الغربية ... وقد خلق هذا الامر مشكلة معقدة لجهاز الامن.فمن جانب كانوا مضطرين للارتباط بخطوط كهرباء الشركة العربية ، ومن جانب اخر لم يكن ممكنا لعمال الشركة وجميعهم من شرقي القدس ، او الضفة الغربية الاطلاع على كل المعدات العسكرية ومعرفة اجهزتها . وقد بذلت محاولات عديدة للتغلب على هذه الصعوبات لكن الامر لم يكن ناجحا دائما .

وفي حالات اخرى اثير احتجاج قوي من جانب الاجهزة العسكرية ضد الشركة لماطلتها في تنفيذ الخدمات لتلك الاجهزة : فمثلا في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٤ طلبت قيادة الضفة الغربية من الشركة ان تقوم بايصال الكهرباء الى معسكر حتسور وجاء في الطلب ، ان التنفيذ يجب ان يكون فوريا . وبعد مماطلة وتأجيل انقضت سنة ، وقدم في شهر كانون اول (ديسمبر) عام ١٩٧٥ طلب جديد . وفي شهر كانون الثاني (يناير) عام ١٩٧٦ دفع كل المبلغ المطلوب للشركه ، ومرة اخرى جرت مماطلة في تنفيذ العمل بعد ان ادعت الشركة انها لاتملك المحولات المطلوبة ، حيث طلبت الشركة دفع مبلغ اضافي لاقامة مبنى للمحول . وفي شباط (فبراير) عام ١٩٧٨ ركب محول قديم بدلا من اثنين جديدين كان ثمنها قد دفع قبل سنتين .

ومشكلة اخرى تتعلق بسكن رجال الجيش ، الذين يعملون في مكاتب وزارة الدفاع ، ويقيمون في مجال امتياز الشركة . وقد نوقشت هذه المسألة سابقا بدرجات مختلفة ، ووضعت اعتبارات متعددة من اجل تخفيف الاضرار بقدر الامكان ، ولكن مع مرور الزمن اتضح انه لا يمكن منع عمال الشركة من المعرفة التفصيلية لكل رجال الجيش الدائمين .

وهناك ايضا مشكلة ما يعرف بالاستيطان الامني. فمن عام لاخر تقام مستوطنات يهودية في المنطقة داخل مجال امتياز الشركة وتشترك هذه المستوطنات